

فان قال الذي يبعثه من فلان وقال صاحب الدين ودع غيره فلا ذلك سقط خصوصاً بغير بيته لانها فافا علان اصل الملكة التي فيكون وصونها الى بدو كالتين بحيث لم يكن به بد خصوصاً لانهم البيته ان فلانا ونحوه بفضله لانه اثبت بيته كونه احق باسمها

فان قال الذي يبعثه من فلان وقال صاحب الدين ودع غيره فلا ذلك سقط خصوصاً بغير بيته لانها فافا علان اصل الملكة التي فيكون وصونها الى بدو كالتين بحيث لم يكن به بد خصوصاً لانهم البيته ان فلانا ونحوه بفضله لانه اثبت بيته كونه احق باسمها

باب في اذعية الرجال قال

واذا ذكر انسان عينا في برأيه كواحد منها برزعم اجماله وافانما البيته ففهيها بينهما فالا لاشافيه فوليها شترنا وفيه فيفسر فيهما لان احدي البيتين كاذب فيسفي لاسخالة اجتماع الملكين في حاله واحدة وقد تغر الخبز فنهنا انك او بصار الى الفرعه لان النبي للسلام اوع فيق فلالا لانه انك حكم بينهما لفا حديث ثم ابن طرفة الطائي ان رجلين اخضا الى رسول الله فوا فيهما فاما كل واحد منهما بيته فففيها بينهما نصفين وحدثنا الفرع كان في ابتداء الاسلام ثم شخ ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما محمل الوجود بان يعمل احدهما سبب الملكة الاخر ليدفعه الشهادته فبجمل العمل بهما ما يكون وقد سكون بالنصف اذا العمل بقبيله وانما ينصف لاسنوايهما في سبب الاستحسان **قال** فان ذكر رجل واحد منها فافا اصله فافا البيته لم يفض يواضه من البيتين

فان قال الذي يبعثه من فلان وقال صاحب الدين ودع غيره فلا ذلك سقط خصوصاً بغير بيته لانها فافا علان اصل الملكة التي فيكون وصونها الى بدو كالتين بحيث لم يكن به بد خصوصاً لانهم البيته ان فلانا ونحوه بفضله لانه اثبت بيته كونه احق باسمها

لنعتد

لنعتد العمل بهما لان الحق لا يثبت الا لشرك **قال** ويصح الوصية المرأة لاحدهما لان النكاح مما يحكم به بنص ادق الزوجين وهذا اذا لم يوفى البيتان فاما اذا وفتا فصاحب الوفاة الاول وان افر لاحدهما فيل اقامة البيته فهو امر له بنص ادقهما وان اقام الاخر البيته فففيها لان البيته افوي من الاول ولو تفرد احدهما بالدعوى فالمرأة تجز فاقام البيته فففيها الفاتحة ثم اذ آخر واقام البيته على من قبل ذلك لا يحكم بها لان الافتقار بالاول فيصح فلا ينقض بما هو مشتهر به ولو فيه الا ان يوفى شين والناظر سابقا لا تظهر الخطا في الاول فيفسخ وكذا اذا كان المرأة في البيع ونكاحه ظاهر لا يقبل بيته الخاسر الا على وجه السابق **قال** ولو اذ كان كل واحد منهما اذا اشترى منه خلا العديها من صاحب الدين فاقام بيته فففيها بالجار ان شاء اخر نصف العبد ينصف الثمن وان شاء شرك لان الفاتحة يفضي بينهما الا انها في السبب فصار كالفضوليين اذا باع كل واحد منهما من رجل فاجاز المالك البيتين فففيها كل واحد منها لانه تغر عليه شرطه فف فعل غيبته في عمل كل لغيره وبما خذ كل الفدية وان فففي الفاتحة من بينهما ففالا حدها لا اخنا ولم يكن لاحدهما ان يخذ جمعه

فان قال الذي يبعثه من فلان وقال صاحب الدين ودع غيره فلا ذلك سقط خصوصاً بغير بيته لانها فافا علان اصل الملكة التي فيكون وصونها الى بدو كالتين بحيث لم يكن به بد خصوصاً لانهم البيته ان فلانا ونحوه بفضله لانه اثبت بيته كونه احق باسمها